الجمهورية التونسية

وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

تقريـــــــــر

حـــــــول

برنامج تونس عاصمة المرأة العربية

مارس 2018 - مارس 2019

تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية

المرحوم محمد الباجي قائد السبسي

يا بلادي

مثلما يكبر فيك الشجر الطيب

نكبر

فازرعينا فوق أهدابك

زيتونا وزعتر

واحملينا أملا

مثل صباح العبيد أخضر

وأكتبي أسماءنا

في دفتر الحب تشامي

يعشقون الورد لكن

يعشقون الأرض أكثر

حيدر محمود

كـــلـــمـــة الافتـتـاح

تمّ اختيار تونس عاصمة للمرأة العربية لسنة 2018-2019 من قبل جامعة الدول العربية انبثق على هامش اجتماعات لجنة المرأة العربية في دورتها 37 تحت شعار « المرأة من اجل مجتمعات آمنة في المنطقة العربية» والتي حظيت بمشاركة 11 وزيرة معنية بقضايا تمكين المرأة في الدول العربية، ورؤساء الآليات واللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

إن هذا التتويج لتونس عاصمة للمرأة العربية لم يكن بمحض الصدفة فهو اعتراف بجهودها في النهوض بأوضاع المرأة والارتقاء بها منذ الاستقلال 1956 بصدور مجلة الاحوال الشخصية وواصلت عملها ورؤيتها حيث قطعت الجمهورية التونسية أشواطا متقدمة في المدة الأخيرة على مستوى التشريعات والسياسات المكرسة لحقوق المرأة، ودعم مكانتها في الأسرة والمجتمع وما هذا التتويج إلا تأكيدا على ضرورة حث كافّة المؤسّسات الوطنية على مزيد العمل والتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني ومع المنظّمات الإقليمية والدولية من أجل تجسيد الحقوق الإنسانية للمرأة واقعا وممارسة وتفعيل دورها في تحقيق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في ضل توفر الإرادة السياسية واعترافا بتقدمها مقارنة ببقية

الدول العربية الأخرى وسعيا نحو تحقيق أهدافها في بناء مسار نمو شامل أكثر عدلا و إنصافا بين النساء و الرجال وبين كافة أفراد المجتمع دون تمييز.

إن تطوير حقوق المرأة وضمانها وملاءمة التشريعات الوطنية مع الآليات الدولية المؤطرة التي صادقت عليها بما في ذلك اتفاقية السيداو 1985 لمجال حقوق الإنسان و تعزيز الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية للنساء ساهم في الإشعاع الدولي لتونس انعكس هذا المسار التقدمي على الترتيب الوطني في التصنيفات الدولية ذات العلاقة باحترام الحقوق الإنسانية للمرأة حيث تبوأت تونس المرتبة الأولى(1) عربيا والتاسعة عشر(19) دوليا في القضاء على العنف ضد المرأة. وفي هذا الإطار حرصت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على وضع الاستراتيجيات وخطط العمل اللازمة والكفيلة لتمكين المرأة وحمايتها وتقدير دورها في تحقيق التنمية الشاملة وإلقاء الضوء على القضايا الأكثر أولوية وأهمية في المجال.

منها أجندة التنمية المستدامة للمرأة العربية 2030، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والامن والسلم، تعزيز التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية، مناهضة ضد المرأة) وخطوة استباقية نحو تهيئة المناخ الملائم للتعاطي مع هذه الأولويات ووضع الإطار الإجرائي الكفيل لضمان حسن التعاون الإقليمي والدولي.

وتجسيما لهذا التتويج «تونس عاصمة المرأة العربية»، عملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على وضع برنامج وطني وإقليمي ودولي، يهدف للتعريف بمدى تقدم المرأة العربية ومساهمتها في مختلف أوجه التنمية،

- رفع تلك الصورة النمطية عنها،

- دعم تبادل التجارب مع الوقوف على التحديات الجديدة التي تعرفها المنطقة العربية

- دعم الإشعاع الدولي للمرأة العربية عموما والتونسية بالخصوص.

وقد شملت الأنشطة جملة من النتائج الجزئية الذي أرادته وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن هادفا مميزا ومتنوعا جامعا لأهم قضايا المرأة ذات العلاقة بالتنمية والأمن والاستقرار في المنطقة العربية من خلال:

- تنظيم ندوات واحتضان تظاهرات واجتماعات ذات مخرجات تنعكس على تطوير واقع النساء وتغيير الصورة النمطية.

- تمثيل المرأة التونسية والعربية والتعريف بتاريخها ومساهمتها في المحافل الدولية،

- إمضاء اتفاقيات شراكة بهدف تفعيل الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكينها انطلاقا من مؤشرات القدرة على الأداء القابلة للقياس والتقييم والمتابعة لتكون بذلك

مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي في أهدافها وبعدها الإجرائي مرورا من التصرف المبني على الوسائل الى التصرف المبني على النتائج.

نساء تونس مسار لا يتوقف

الرؤية والرهانات:

لقد حققت تونس منذ الاستقلال العديد من الإنجازات وقطعت خطوات هامة في مجال تطوير حقوق الإنسان وضمانها في عديد المجالات تبعا لمقاربة شاملة قوامها التكامل بين مختلف أصناف تلك الحقوق واحترام كونيتها وحمايتها ونشر ثقافتها فكانت تونس أول دولة ألغت الرق والعبودية سنة 1846 وطرحت قضيّة تحرير المرأة وتعليمها دون أن ننسى ظهور الحركة الصحفية وبروز منظمات نسائيّة تطوّر الجدل حول قضيّة المرأة لا سيما مع عبد العزيز الثعالبي (1870-1944) والحبيب بورقيبة، وسعت الحركة الإصلاحيّة من خلال صدور كتاب امرأتنا في الشريعة والمجتمع سنة 1934 للطاهر الحداد. ،

وقد كان لتونس تاريخ عريق مع قضية المساواة بين الجنسين والذي يعتبر رهانا كبيرا لنساء تونس ورجالها من أجل مجتمع متوازن وتنمية مستدامة خالية من كل أشكال التهميش والإقصاء والتمييز فتمتعت المرأة التونسية بترسانة قوانين ملائمة وقائمة على المساواة سواء في الفضاء الخاص أو العام بفضل إصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 قبل إعلان الجمهورية وإصدار أول دستور للبلاد سنة 1959 الذي يكرس مبدأ المساواة بين الجنسين و يدعم حقوق النساء خاصة وأن تاريخ تونس كان مرصعا بأسماء نساء لعبن دورا رياديا في المجتمع بعد أن رسمن تاريخ وهوية البلاد من عليسة مؤسسة قرطاج والكاهنة رمز المحاربة البربرية والجازية الهلالية في الغزو الهلالي عزيزة عثمانة بشيرة بن مراد توحيدة بن الشيخ فاطمة الفهرية ومن هذا المنطلق تتالت التشريعات لإقرار حقوق المرأة المدنيّة والسياسيّة (كحق الانتخاب والتعليم والعمل...)

في ظل توفر إرادة سياسية قوية للنهوض بأوضاع المرأة، وإيمانا بأن لا تنمية شاملة ولا سلم ولا أمان دون تحقيق المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنات والمواطنين، عملت تونس على التقدم في نصرة قضايا المرأة بشكل عام، وعلى تطوير المجال التشريعي والمؤسساتي بوجه خاص.

واحتراما لالتزاماتها الإقليمية والدولية على غرار اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «CEDAW»1995، والمصادقة على انضمام تونس إلى بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن المرأة في شهر ماي 2018، وضعت تونس الأسس لبرنامج مجتمعي يهدف لدعم التنمية ومقاومة التطرف والإرهاب والقضاء على الفقر والتهميش، وهو ما لا يمكن انجازه إلا عبر التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء والنهوض بالمرأة واعتبار حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وادخال اصلاحات تشريعية جوهرية على مجلة الاحوال الشخصية ارتقت بأوضاع المرأة من طور المساواة على أساس مبدا الاحترام المتبادل الى طور الشراكة مع احداث عديد الآليات المساندة للمرأة من اهمها : وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ، مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة ، لجنة إدماج المرأة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية ، تطوير النسيج الجمعياتي والمؤسساتي لتشجيع المرأة على المساهمة الفاعلة في المجتمع المدني والحياة العامة مع الحرص على تنمية قدراتها واحداث مجلس النظراء لتكافؤ الفرص بما يجعلها تواكب التطورات في المجتمع,

والتزاما بتنفيذ ما جاء في دستور 2014 من احترام للحقوق الإنسانية والحريات الفردية وتطبيقا لمقتصيات القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 13 المؤرخ في 15 فيفري 2019، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 وفق المرجعات الدولية والتجارب الناجحة ومن خلال اعتماد المرأة المساهمة الفاعلة في المجتمع المدني والحياة العامة و الحرص على تنمية قدراتها بما يجعلها تواكب التطورات في المجتمع ،وقد أقر في دباجته المرجعية في فصله 21على مبدأ المساواة بين المواطنات والمواطنين في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز كما نص في الفصل 46، على الزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وعلى الدولة ان تصمن تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمل المسؤوليات في جميع المجالات كما تسعى الدولة الى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة وتتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة,

فكان:

- تعديل القانون الانتخابي لفرض التناصف العمودي والأفقي للقائمات الحزبية المترشحة باعتبار ان المرأة التونسية في مجال البحث العلمي تتصدر قائمة الدول العربية بنسبة 55 ٪مقابل متوسط ب 39٪ للمنطقة العربية في مقاربة جندرية حول حصة المرأة في مجال البحوث العلمية مقارنة بالرجل فهي تتبوأ المرتبة الثانية في العالم في مجال الوصول الى الشعب العلمية.

- تنظيم يوم تكويني لأعضاء الحكومة حول إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيات.

إصدار الخطة الوطنية لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 2016-2020 كآلية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والتخطيط والبرمجة والميزانية حسب الأمر عدد 626 لسنة 2016 المحدث لمجلس النظراء والتي أفضت إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والذي أصبح التزاما قانونيا للوزارات تطبقه في مجال اختصاصها وليس خيارا. ويتطلب ذلك الرجوع إلى الدراسات والإحصائيات المتعلقة بكل إدارة وضبط الحاجات العملية للنوع الاجتماعي وتقييم ما إذا كانت مدرجة بالحاجات الإستراتيجية وخططها التنفيذية لتحقيق المساواة بين الجنسين كل في مجال اختصاصه.

- المصادقة على القانون الأساسي عدد 58 للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة من عنف مادي ومعنوي ونفسي واقتصادي وسياسي وجنسي.

- احداث مرصد لمناهضة العنف ضدّ النساء مع خط اخضر يعمل 7/7 أيام و24 ساعة في اليوم.

الشروع في الانضمام إلى اتفاقية إسطنبول لمناهضة العنف.

- وضع الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي لفائدة النساء والفتيات في الوسط الريفي والمصادقة عليها 2017-2020.

- إطلاق الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي1325 «المرأة والأمن والسلم» والخطط القطاعية وبرنامج عمل يحمل عنوان لكل منطقة مشروع حياة.

- الانخراط في السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال عضوية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ضمن وزارات الصف الأول.

- دفع التمكين الاقتصادي للنساء من خلال وضع وتنفيذ برنامج «رائدة « الذي مكن من انجاز ما يفوق الـ 4000 مشروعا نسائيا في الفترة الممتدة بين شهر نوفمبر 2016 وأوت 2018، وخلق 14000 موطن شغل وضمان تغطيتهن الاجتماعية،

- إحداث لجنة المساواة والحقوق الفردية صلب رئاسة الجمهورية، وهي لجنة تسهر على رفع كافة التشريعات التمييزية التي تعيق بلوغ تمتع الأفراد بحقوقها الفردية كاملة وخالية من التمييز. وستعطي هذه اللجنة ثمار أعمالها على مدى السنوات القادمة، مما يستوجب من المجتمع المدني والمؤسسات دعم جهودها ومناصرتها على جميع المستويات.

- المصادقة على انضمام تونس الى بروتوكول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن المرأة في شهر ماي 2018

التظاهرات وجلسات العمل
على المستوى العربي

أكّدت السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن عند ترأسها اجتماعات ولقاءات المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية على أهمية ترأس تونس لجنة وضع المرأة (CSW)وهي لجنة فنية أنشئت سنة 1946 تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) معتبرة أن في ذلك دليل على توفر الارادة السياسية في تونس للنهوض بأوضاع المرأة، واعتراف بالتقدم الحاصل في مناصرة قضايا المرأة بشكل عام، وفي تطور المجال التشريعي بوجه خاص. وعلى هذا الأساس شاركت تونس من 12 الى 18 مارس بنيويورك في أشغال الدورة 62 للجنة وضع المرأة (CSW) بوفد ترأسه السيدة نزيهة العبيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن حول موضوع» تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية: الفرص والتحديات».

- وفي هذا الإطار قدمت السيدة نزيهة العبيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020 وخطة العمل المنبثقة عنها والمصادق عليها في المجلس الوزاري يوم 11 أوت 2017.

- تمّ تكليف السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن، بإلقاء في لجنة المرأة [62] بنيورك كلمة المجموعة العربية المنبثقة عن الاجتماع التحضيري الإقليمي للجنة وضع المرأة الذي احتضنته تونس يوم 2 مارس 2018، بالتعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف توحيد رؤى الدول العربية واعتماد موقف عربي موحد حول موضوع أنظمة الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الذي يمثل شعار الدورة التي ستعقد خلال الفترة من 11 إلى 22 مارس 2019 بنيويورك.

ولأول مرة منذ الاستقلال نظمت تونس على هامش هذا الاجتماع الدولي تظاهرتين جانبيتين:

-التظاهرة الأولى side event بالشراكة مع اسبانيا وغواتيمالا والأرجنتين حول « السياسات الوطنية ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي».

لجنة وضع المرأة للأمم المتحدة

التظاهرة الثانية side –event»مناهضة العنف ضد المرأة» بالتعاون مع المملكة المغربية والفيدرالية العالمية للتنظيم العائلي(IPPF) ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة((O NUF ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لغرب أسيا (ESCWA) والبعثة الدائمة للدنمارك بمنظمة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان(FNUAP) وتعد هذه التظاهرة الأولى في تاريخنا علما وان الندوة لاقت نجاحا بارزا قدمت خلالها السيدة الوزيرة عرض:

- الانجازات التي حققتها تونس منذ الدورة 62 للجنة وضع المرأة 2018 في مجال المساواة والقوانين التي جاءت لمناصرة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- الآليات المحدثة للرعاية الصحية والمعنوية للمرأة المعنفة.
- احتضان بلادنا في شهر أفريل 2019 المؤتمر الدولي حول «منتدى تونس للمساواة بين الجنسين» الذي تم تنظيمه في تونس أيام 26-27 و28 أفريل 2019، وهي تظاهرة دولية شارك فيها أكثر من 450 شخصية تعنى بالمساواة بين النساء والرجال من كافة أرجاء العالم للتطرق إلى كافة القضايا المتعلقة بضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

في إطار الإعداد لاحتضان تونس المنتدى الدولي للمساواة بين الجنسين في دورته الثانية ، تم تنظيم جلسة عمل بمركز البحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة «الكريديف» يوم 26 سبتمبر 2018 بمشاركة كل من السيد Fredrik Floren سفير مملكة السويد بتونس والسفيرة Ann Bernes منسقة برنامج المساواة بين المرأة والرجل بوزارة الخارجية السويدية، والسيدة وداد بوشماوي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والسيدة راضية الجربي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وعدد من أعضاء لجنة المرأة بمجلس نواب الشعب وأعضاء مجلس النظراء، إلى جانب عدد من ممثلي مكونات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الشريكة.

- تهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص على المستوى الدولي وذلك بمشاركة أكثر من 500 شخصية عالمية.

- يعتبر اختيار تونس حدثا عالميا يعزز إشعاعها في مجال تكريس المساواة على المستوى الإقليمي والدولي.

- يعكس مدى اعتراف المجتمع الدولي بالمكاسب التي حققتها بلادنا في مجال تكافؤ الفرص.

وفي إطار الإعداد لتظاهرة المرأة العربية في جامعة الصربون تمت مشاركة السيدة الوزيرة في زيارة عمل تنسيقية في إطار الإعداد للندوة الدولية حول «المرأة العربية داعمة للأمن والسلم والاستقرار والتنمية يوم 18 جانفي 2019 بباريس حيث تم عقد جلسة عمل مع السيد جيل بيكو رئيس جامعات باريس، تم على إثرها تحديد مساهمة كل طرف من أجل إنجاح الندوة.

تنظيم ندوة دولية تحت شعار «المرأة العربية داعمة للسلم والاستقرار والأمن والتنمية»La femme arabe vecteur de paix, de stabilité, de sécurité et de développement

9 فيفري 2019 بجامعة الصربون بباريس، تضمنت الندوة عددا من الورشات التي تمحورت حول «المرأة العربيّة المقيمة بالخارج ومساهمتها في التنمية» و»المرأة العربيّة ومناهضة أشكال التطرّف والإرهاب: أفضل التجارب العربية في مجال المرأة والأمن والسلم» و»أهميّة التشبيك النسائي الدولي من أجل السلم والاستقرار والتنمية.

وصدر عن هذه الندوة بيان بعنوان « دعوة إلى بناء السلم والأمن وللأجيال القادمة دعوة لأصحاب القرار والمصنعين والباحثين الى الالتزام بالتعهدات التالية:

ـ توجيه بحوثهم نحو الرفاه الانساني

ـ الحد من الأمراض القاتلة جراء الحروب وتخصيص جزء من ارباحهم لبناء المدارس والمستشفيات

ـ تشريك الشباب والشابات في فض النزاعات والتوقي منها وحفظ السلام

- العمل على احترام التناصف في مواقع صنع القرار ضمن قوات حفظ الأمن والسلم

جلسة عمل بتاريخ 30 أفريل 2018 مع المجلس الدولي للنساء صاحبات المؤسسات وشبكة نساء الأعمال بمقاطعة الكيبيك الكندية وذلك على هامش المنتدى الذي تحتضنه تونس تحت شعار «الشراكة الدولية: افاق وفرص بعث المشاريع».

- دعم الشراكة مع الدول الأجنبية وذلك باعداد اتفاقية شراكة بين المجلس الدولي للنساء صاحبات المؤسسات وشبكة نساء الأعمال بمقاطعة الكيبيك الكندية

لقاء مع السيد وزير الداخلية الفنلندي 21 مارس 2018 والذي خصص لمسائل تتعلق:

- بخطة عمل منظمة الأمم المتحدة من أجل منع التطرف العنيف،

-أهمية مشاركة النساء في هذه الخطة. وهذا من شأنه أن يعكس توحيد الجهود والتنسيق بين مختلف الدول العربية من أجل وضع الاستراتيجيات وخطط العمل موحدة،

- تسليط الضوء على القضايا الاكثر أولوية وأهمية في مجال تمكين المرأة وحمايتها، خاصة في هذه المرحلة الحساسة من التاريخ العربي المتسمة بوجود نزاعات مسلحة وبتنامي ظاهرة الإرهاب وآثار كل ذلك على أوضاع المرأة.

- التذكير بما جاء من توصيات ندوة الصربون حول المرأة العربية ودورها في مناهضة التطرف.

التظاهرات وجلسات العمل
على المستوى الاقليمي
افريقي - مغاربي

المشاركة في اشغال المؤتمر رفيع المستوى «المرأة والأمن والسلام: قياس التقدم المحرز ومعالجة الفجوات»، وذلك يومي 7 و8 نوفمبر 2019 في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية والذي تم تنظيمه من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية.

ويأتي هذا المؤتمر في إطار جهود الشركاء لتحسين تجاوب دول المنطقة مع أجندة المرأة والأمن والسلام وبمناسبة مرور عشرين عاماً منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) حول المرأة والأمن والسلام مما يشكل فرصة لتدارس التقدم المحرز والعمل على تسريع التجاوب مع أجندة المرأة والأمن والسلام في المرحلة القادمة، بما في ذلك من خلال خطط عمل وطنية خاصة بقضايا المرأة والأمن والسلام بهدف إثراء التقرير الإقليمي الذي سيُعدّ في الغرض، وتشجيع الدول العربيّة على القيام بقراءات وطنيّة حول الأولويّات المتعلقة بأجندة المرأة والأمن والسلام من أجل تحديد الفجوات ووضع خطوات عمليّة من أجل تجاوزها.

كما كان الإصدار الثاني لمؤشر المرأة والسلام والأمن محور النقاشات في مختلف الاجتماعات حيث بحث المشاركون في سبل تسريع التقدم في المنطقة، قبيل الذكرى العشرون (20) لقرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن.

أهم ما جاء في كلمة السيدة الوزيرة على هامش المؤتمر:

أكدت السيّدة نزيهة العبيدي، وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، التزام تونس بتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 حول «المرأة والأمن والسلم»، من خلال وضع خطة العمل الوطنية والتي تمت المصادقة عليها في 8 أوت 2018 وبالخطط القطاعية والخطة التنفيذية العامة لتفعيل هذا القرار.

كما ذكرت أنه تم يوم 03 أكتوبر 2019، الإعلان الرسمي عن الخطط القطاعية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي 1325 " المرأة والأمن والسلم" .

وتتمحور خطة العمل الوطنية في هذا المجال أساسا حول التمكين الاقتصادي والذي يتنزل ضمنه برنامج " لكل منطقة

مشروع حياة " الرامي أساسا إلى تنمية الجهات الحدودية المهددة بالإرهاب والتطرف العنيف والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتي تعاني فيها المرأة من الفقر والتهميش.

وأفادت الوزيرة أنّ هذا البرنامج يهدف إلى بعث مشاريع اقتصادية نموذجية في الجهات لتثمين منتوج الجهة باعتماد سلسة القيمة ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني ضمن إطار منظم ومهيكل، من أجل تدعيم قدرات النساء الاقتصادية والاجتماعية.

يُذكر أنّ برنامج "لكل منطقة مشروع حياة" قد انطلق في مرحلة أولى في عدد من الجهات وهي:

- ولاية تونس بمنطقة الملاسين (ببعث مشروع لصناعة الخزف والطين)، وبشارع الجمهورية (بعث فضاء متعدد الاختصاصات لفائدة الحرفيات لعرض منتوجاتهن)
- ولاية الكاف بمنطقة جزة (بعث مشروع الجلود والصوف باعتماد سلسلة القيمة)
- ولاية مدنين، بسيدي مخلوف (بعث مشروع المنتوجات البحرية باعتماد سلسلة القيمة)
- ولاية سيدي بوزيد بمنطقة السلاطنية (بعث مشروع الصوف والزربية باعتماد سلسلة القيمة)
- ولاية جندوبة بطبرقة (بعث مشروع تصنيع المرجان)
- ولاية قفصة (بعث مشروع تثمين المرقوم)
- ولاية القصرين (بعث مشروع تحويل الحلفاء)
- ولاية القيروان بالعلا (بعث مشروع نسيج الحايك)

كما ذكرت الوزيرة بالمحاور الخمسة للخطة التنفيذية العامة والمتمثلة في الوقاية، والحماية، والمشاركة، والإغاثة وبناء السلام وإعادة الاعمار، والإعلام والمناصرة والتوعية.

المشاركة في أشغال الندوة العربية « نفاذ الصحفيات العاملات بوكالات الأنباء العربية إلى مواقع القرار» يوم 25 أفريل 2018 بالعاصمة التي نظمتها وكالة تونس إفريقيا للأنباء بالتعاون مع إتحاد وكالات الأنباء العربية ومؤسسة كونراد أديناور.

- يتنزل موضوع الندوة ضمن أهداف خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي

- تعزيز حضور المرأة في قطاع الإعلام عموما، وفي وكالات الأنباء بصورة خاصة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في هذا القطاع على المستوى العربي.

- امضاء اتفاقية مع وكالة تونس افريقيا للإنباء لمزيد حضور المرأة في مواقع صنع القرار والمسؤولية.

رئاسة السيدة نزيهة العبيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ورئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية في دورته الحالية الاجتماع غير العادي الرابع عشر للمجلس يوم 3 ماي 2018 بالقاهرة بحضور عضوات المجلس التنفيذي للمنظمة وعدد من سفراء الدول العربية.

- عرض فيلم تسجيلي عن أنشطة منظمة المرأة العربية ـ

- تقريرا عن أعمال الإدارة العامة من منتصف ديسمبر 2017 إلى منتصف أفريل 2018،

- مناقشة العديد من البنود منها برنامج عمل المنظمة حتى نهاية عام 2018. وحضر الاجتماع عضوات المجلس التنفيذي للمنظمة وعدد من سفراء الدول العربية.

جلسة عمل مع وفد نسائي فلسطيني، يوم10 ماي 2018، كان محورها التجربة التونسية في صياغة دستور الجمهورية الثانية قصد:

- دسترة حقوق المرأة.

- تعزيز مكتسباتها،

- تثمين الدور الفاعل الذي لعبه المجتمع المدني للضغط على المجلس التأسيسي للتنصيص على المساواة التامة بين المواطنين والمواطنات وإقرار مبدأ التناصف.

- إطلاق خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 والقرارات المتممة له، حيث تتبوأ تونس المرتبة 76دوليا و4 عربيا في إعداد هذه الخطة. وقد خضع مشروع الخطة الى استشارة موسعة لمكونات المجتمع المدني

-عرض مدى تقدم تنفيذ الخطط الوطنية للأردن والعراق وفلسطين.

-المشاركة في أشغال المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى حول «دور المرأة في بناء مجتمعات مندمجة في المتوسط يومي 10 - 11 أكتوبر 2018 بلشبونة.

- التعريف باختيار تونس عاصمة للمرأة العربية لسنة 2018-2019.

- الإعلان عن تنظيم ندوة دولية بباريس لإبراز المكانة الهامة للمرأة في المجتمعات العربية وما أحرزته من تقدم في مختلف المجالات.

- التعريف باختيار الجمهورية التونسية «لاحتضان تكافؤ الفرص» لسنة 2019-2020.

- مناقشة أفضل السبل لدفع التغيير الإيجابي نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة الأورومتوسطية، وخطوات تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الدول الأعضاء ضمن الإعلان الوزاري الذي صادقت عليه 43 دولة عضو بالاتحاد من أجل المتوسط من بينها تونس خلال شهر نوفمبر 2017 بالقاهرة في إطار مزيد تكريس تكافؤ الفرص ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

التقييم نصف المرحلي للبرنامج الوطني «تونس عاصمة المرأة العربية 2018-2019» وذلك يوم 26 أكتوبر 2018 بتونس وقد تم انجاز التقييم بحضور كل من جامعة الدول ومنظمة المرأة وتمحور اللقاء حول:

- ما تم انجازه من أنشطة البرنامج الذي تم تحديده مع مختلف الأطراف
- المصادقة على بقية الأنشطة
- النظر في مقترح تونس حول وضع خطة عربية موحدة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي وقد تمت المصادقة عليه ورفعه إلى جامعة الدول العربية لتبنيه كمشروع يعرض على القمة التي ستنعقد في تونس.

ندوة عربية « مناصرة إدماج النساء العاملات في المناطق الريفية في منظومة التغطية الاجتماعية»26 أكتوبر 2018 بتونس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

- كيفية انتفاع النساء العاملات في الوسط الريفي بالتغطية الاجتماعية
- ملاءمة التشريعات الجاري بها العمل لطبيعة وخصوصيات عملهن في القطاع الفلاحي
- تقريب خدمات الانخراط في المنظومة الاجتماعية احميني ودفع الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- التأكيد على البدء في تنفيذ إستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2017-2020).

- ضرورة الارتقاء بالخطط الوطنية إلى استراتيجية عربية تنعكس على تنمية أوضاع المرأة والتأكيد على أهمية الشراكة مع المنظمات الدولية مشيرة إلى عقد لقاء تحاوري عربي بجامعة السوربون بفرنسا لتقديم صورة مغايرة عن المرأة العربية.

المشاركة في أشغال المؤتمر العام السابع لمنظمة المرأة العربية وأعمال الاجتماع العادي السادس عشر للمجلس التنفيذي للمنظمة مسقط 16-19 ديسمبر 2018

ترأست السيدة الوزيرة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية أعمال الاجتماع العادي السادس عشر للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية وفي هذا الإطار تم:

التظاهرات وجلسات العمل
على المستوى الوطني

المشاركة في الدورة 38 للجنة المرأة العربية يوم 24 فيفري 2019 بالجزائر وتضمنت أعمال اجتماعات اللجنة، العديد من المحاور منها أجندة التنمية المستدامة للمرأة العربية 2030، المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية، وتعزيز حقوق المرأة الاجتماعية والثقافية، وأجندة المرأة والأمن والسلام ومكافحة الارهاب، ومناهضة العنف ضد المرأة والمبادرات الاقليمية في مجال تعزيز حقوق المرأة.

ندوة مغاربية حول «المرأة المغاربية ورهان السلم والتنمية «يوم 11 أوت 2018 بحضور السيد الطيب البكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي والسيدة غنية الدالية، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجمهورية الجزائرية، والسيدة أسماء الأسطى وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المجتمعية بدولة ليبيا، والسيد محمد محمود ولد سيدي يحي، الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالجمهورية الموريتانية، والسيدة عائشة العباسي، رئيسة ديوان وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالمملكة المغربية. ومستشاريهم والتمثيليات الدبلوماسية حول سبل التعاون من أجل رفع رهانات السلم والتنمية من خلال تمكين المرأة في الفضاء المغاربي وقد تخللت هذه الندوة ثلاث ورش ات.

- الأولى لموضوع تمكين المرأة من أجل النفاذ لمواقع القرار: العمل الدبلوماسي نموذجا.،

- الورشة الثانية للتمكين الاقتصادي للمرأة.،

- الورشة الثالثة حول دور المرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف.

وتمثلت أهم توصيات الندوة في:

1. إحداث مجلس مغاربي لتكافؤ الفرص داخل اتحاد المغرب العربي.
2. اعتماد معايير مسبقة للولوج لمواقع صنع القرار: العمل الديبلوماسي نموذجا.
3. إحداث الآليات الكفيلة لمراقبة حسن تطبيقها.
4. اعتماد مبدأ التناصف في التعيينات السياسية والديبلوماسية على أساس مبدأ الكفاءة.
5. تنقيح النصوص الترتيبية لمنظمة العمل.
6. ضرورة تثمين العمل الديبلوماسي النسائي من قبل وزارات الخارجية المغاربية.

7. اعتماد إستراتيجية إعلامية لمناصرة تكافؤ الفرص وتغيير الصور النمطية حول المرأة،

8. ارساء مجلس تكافؤ الفرص مغاربي،

9. رفع توصيات هذه الورشات الى اتحاد المغرب العربي القادم لاعتمادها ومأسستها.

01. وضع خطة مغاربية للنظر في تمكين المرأة الريفية المتحصلة على شهادة جامعية وتمكينها من حق النفاذ لملكية وموارد الرزق والإرث وبعث المشاريع.

11. إحداث فضاءات للتشغيل الدائم والمستمر حسب خصوصيات كل منطقة مما يضمن لهن الحق في العمل اللائق والأجر العادل.

21. وضع منصة للنفاذ الي المعلومة لبعث المشاريع (آليات التمويل، مختلف الإجراءات والتمكين وتبسيط الإجراءات المختلفة بها)

31. إبرام اتفاقية مغاربية حول التمكين الاقتصادي مع مراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة.

41. إحداث شبكة مغاربية نسائية لتبادل الخبرات والتجارب في مجال التمكين الاقتصادي

51. القيام بدراسات وإحصائيات مغاربية تراعي النوع الاجتماعي.

61. إحداث صندوق مغاربي لتمويل المشاريع النسائية.

71. ضرورة إحداث آليات تعاون بين دول المغرب العربي لقاومة الفكر المتطرف والإرهاب،

81. اصدار خطة مغاربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المرأة والسلم.

91. مجلة مغاربية موحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن والسلم.

02. إحداث بوابة الكترونية مغاربية تضم الدراسات والأبحاث تتولى الرصد والتوثيق حول مكافحة الإرهاب والتطرف.

12. إيلاء أهمية أكبر للدراسات حول الفعل الإرهابي التي قامت بها منظمات المجتمع المدني الى جانب تكثيفها (النساء اللاتي في علاقة بالفعل الإرهابي).

22. العمل على تعزيز الانتماء للوطن منذ مؤسسات الطفولة المبكرة لتكوين طفل مغاربي متجذر في مجتمعه مع انفتاحه على الاخر.

23. رفع هذه التوصيات لاتحاد المغرب العربي.

الاجتماع الوزاري الأول للوزيرات المكلفات بالمرأة في بلدان المغرب العربي

نظمت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن يوم 11 أوت 2018 باقتراح من الوزيرة السيدة نزيهة العبيدي «الاجتماع الوزاري الأول للوزيرات المكلفات بالمرأة في بلدان المغرب العربي»

وقد تمحور النقاش حول حصر جملة المحاور التي وجب توحيد الجهد فيها، إتفق الحاضرون على إصدار مجموعة من التوصيات تم تضمينها بإعلان تونس «النساء، مسار نحو السلم والتنمية في بلدان المغرب العربي» هذا نصه:

إعلان تونس

نحن المشاركات والمشاركون في الاجتماع الوزاري الأول للوزيرات المكلفات بشؤون المرأة والأسرة والطفولة في المغرب العربي، المنعقد في تونس في 11/ 2018/08، في إطار تونس عاصمة المرأة العربية 2018-2019، والمتزامن هذه السنة مع العيد الوطني للمرأة التونسية في دورته الثانية والستين، والداعمات لإعلان تونس»النساء، مسار نحو السلم والتنمية في بلدان المغرب العربي»،

- استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة في 1948/12/10 والذي يؤكد على حق كل فرد بالتمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة به ودون أي شكل من أشكال التمييز،
- بناء على أجندة التنمية المستدامة 2030 التي انطلق اعتمادها في 2016/01/01 وما ورد بجدول أعمالها من أهداف خصت من خلالها مشاركة المرأة بهدفها الخامس من ضمن 17 هدفا، مؤكدة بذلك الدّور الاستراتيجي للمرأة في القضاء على الفقر ودعم التنمية والسلم المجتمعي،
- وتثمينا لتبني جمعية الأمم المتحدة بموجب القرار 72.130 الصادر في 2017/12/8مبادرة الجزائر باقتراح اليوم الدولي للعيش بسلام الموافق لـ 05/16من كل سنة.
- وتماشيا مع مقتضيات دساتير مختلف الدول المغاربية التي تؤكد على أن الدولة هي الضامن للحقوق الإنسانية للمرأة والداعمة لها،
- واستنادا إلى ما ورد ببيان قرطاج والتوصيات الصّادرة عن الدورة 37 للجنة المرأة العربية المنعقدة بتونس يوم 2018/03/01،
- واستنادا إلى ميثاق تأسيس اتحاد المغرب العربي بمراكش في1989/02/17،
- وتأكيدا على واجب دولنا المغاربية ضمان المساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،

وإيمانا منا، بأنه في الوقت الذي تمر فيه الإنسانية عموما بما فيها بلدان المغرب العربي بالخصوص بمرحلة حاسمة من تاريخها، تواجه فيها تهديدات مبنية على التطرف والتعصب في انتهاكات تطال النساء خصوصا، رغم ما تحقق من نجاحات في هذا المجال على مستوى المغرب العربي،

وبأن مجهودات النساء غالبا ما تظل غير محتسبة في مؤشرات التنمية بصفة كافية رغم أنهن أثبتن دورهن في ضمان مبادئ الحرية وقبول الآخر والسلم والأمن والتنمية بصفة عامة،

وبأن السلم والتنمية يمثلان هدفين عاجلين لذلك وجب حشد الدّعم اللازم للحقوق الإنسانية وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز والتهميش المبنية على النوع الاجتماعي،

وبأن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والنظرة النمطية والأحكام المسبقة تهدد مستقبل الأجيال القادمة وأمنها واستقرارها، في عالم نريده في أفق 2030 خاليا من الفقر بجميع أشكاله ومحققا للمساواة وتكافؤ الفرص،

نعلن اليوم بصوت واحد أننا،

البند 1- ندعو كافة المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وجميع مكونات المجتمع المدني والأطراف السياسية إلى مزيد العمل على تجسيد الحقوق الإنسانية للنساء واقعا وممارسة، وتفعيل دورهنّ بشكل أكبر في الحفاظ على الأمن والسّلم والاستقرار والتنمية.

البند 2 - نوصي بإحداث آلية مغاربية مشتركة للتعاون وتبادل الخبرات والتجارب ودعم هيئات وشبكات مغاربية نسائية،

البند 3 - نوصي بتدارس مأسسة مجلس مغاربي للوزيرات المكلفات بشؤون المرأة صلب اتحاد المغرب العربي على غرار المجالس الوزارية القطاعية الأخرى،

البند 4 - ندعو إلى جعل هذا الاجتماع اجتماعا سنويا ودوريا بين الوزيرات المكلفات بشؤون المرأة واتحاد المغرب العربي في إطار يوم المرأة المغاربية، والذي يقترح أن يكون يوم 02/17 من كل سنة والموافق ليوم تأسيس اتحاد المغرب العربي، والاحتفاء به في كافة البلدان الأعضاء،

البند 5 - نوصي بتحقيق التناصف بين النساء والرجال في مواقع صنع القرار في هيئات وهياكل اتحاد المغرب العربي.

نشكر تونس على احتضان هذا الاجتماع الوزاري الأوّل للوزيرات المكلّفات بشؤون المرأة والأسرة والطفولةّ، برعاية سامية من سيادة رئيس الجمهورية التونسية المرحوم السيد محمد الباجي قايد السبسي، ونعتبر هذه المبادرة إثباتا متجدّدا لدورها المهم في دعم الحقوق الإنسانية للمرأة والأسرة والطفل.

أشغال الدورة 22 للمنتدى الاقتصادي للمرأة تحت شعار « دور تونس قطبا ثقافيا وسياحيا وتجاريا: الاستثمار في المرأة ومن أجل المرأة ومع المرأة لتكريس مبدأ تكافؤ الفرص» يوم 23و 24 جانفي 2019 بتونس وذلك تنفيذا لتوصيات اللجنة المشتركة التونسية الهندية الثانية عشر الملتئمة في نيودلهي في شهر أكتوبر 2017 والداعية الى مزيد تعزيز التعاون بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي، ،تمّ تنظيم أشغال الدورة الثانية والعشرين للمنتدى الاقتصادي للمرأة بالتعاون مع سفارة الهند بتونس، ومنظمة « All Ladies League » « التي تعد أكبر غرفة نسائية في العالم حيث أنها تضمّ أكثر من 800 تمثيليّة وأكثر من 100 ألف عضو في 150 دولة. كما تُعتبر هذه المنظمة من أكبر الشبكات النسائية التي تعمل على دعم تمكين المرأة وتشجيعها على الخلق والإبداع. وقد شهد المنتدى مشاركة حوالي 200 شخصيّة نسائية ناشطة في عدة مجالات سياسية واقتصادية وثقافية وبحثيّة من جنسيات مختلفة

في اختتام أشغال الدورة 22 للمنتدى الاقتصادي للمرأة إمضاء اتفاقية تعاون من أجل توفير منح

دراسية لفائدة 30 شابة من العائلات المعوزة لمدة سبع سنوات في الهند

ندوة اقليمية حول» التوثيق والتخطيط الاستراتيجي حول النوع الاجتماعي والتجارة» يوم 30 جانفي 2019 وقد اعتبرت السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن أن مناقشة التقارير الوطنية والتقرير الإقليمي حول «تمكين المرأة وأدوار النساء والرجال والعلاقات بينهما في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية» ضمن فعاليات هذه الندوة سيمكّن من العمل على:

- وضع إطار استراتيجي يستند إلى أولويات التدخلات فيما يخص تعميم إدماج النوع الاجتماعي في التجارة.

- الإطلاق الرسمي للمشروع في بعده الإقليمي يُعَدّ خطوة هامة نحو مزيد العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بما يدعم حضورها وتأثيرها في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، خاصة وأنّ تقرير «المرأة وقطاع الأعمال والقانون لسنة 2016» قد أكد أن الفوارق القانونية.

طلاق مشروع «احميني» الذي تم عرضه يوم 19 أفريل 2018 بالعاصمة خلال اجتماع مشترك بين وزارتي المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية.،

يهدف المشروع لتيسير انخراط النساء العاملات في الوسط الريفي في منظومة الضمان الاجتماعي الذي يتنزّل في إطار تنفيذ «الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020 التي سيتم من خلالها تمكين أكثر من 500.000 خمس مائة ألف امرأة في الوسط الريفي.

التضاهرات وجلسات العمل
على المستوى الوطني

اسناد جائزة «فاطمة الفهريّة»

21 أفريل 2018 بالمركز الثقافي «صوفونيز « بقرطاج.

تنظيم موكب اسناد جائزة «فاطمة الفهريّة» للنهوض بتكوين النساء وتحقيق التوازن على مستوى تكافؤ الفرص بين الجنسين، وذلك يوم جائزة موجهة أساسا للنساء من ضفّتي المتوسط اللاتي تألّقن في مجالات التكوين والبحث والإبداع وحققن إنجازات علميّة أو تقلّدن مسؤوليّات مهمّة في المجتمع وكنّ رائدات في مجالات مختلفة وتم اختيار المتوجات في إطار لجنة متكونة من ممثلين عن الوزارة وعن جمعية المتوسط 21.

تتنزل في إطار إحياء ذكرى فاطمة الفهرية وهي من أصل قيرواني عاشت في مدينة فاس بالمغرب وكرست كامل ثروتها لبناء جامع القرويين وجامعة القرويين سنة 856 ميلادي وهي أول جامعة أسست في العالم حتى قبل تأسيس الجامعات الأوروبية.

الإشراف على ندوة وطنية حول «دور المرأة في الوقاية من التطرف العنيف» وذلك يوم 24 أفريل 2018 بتونس بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجمعية القطب التونسي للمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويأتي انعقاد هذه الندوة الوطنيّة بالتزامن مع انتهاء وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من صياغة خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول «المرأة والأمن والسلام» تمحورت جلاساتها حول :

- المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالوقاية من التطرّف العنيف
- سبل الحماية من التطرّف العنيف في التشريعات الوطنية.
- تعزيز دور المرأة في الوقاية من التطرّف،
- دور المرأة وأهميّة مشاركتها في الحماية من التطرّف والعنف،
- التتبّع،
- إعادة إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الإشراف على ورشة إعلام وحوار حول «قضايا المرأة ومشاركتها في خطة التنمية المستدامة 2030 يوم 7 ماي 2018 بالعاصمة وذلك في إطار تنفيذ برنامج عمل سنة 2018 في الجانب المتعلق بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك يوم وقد تضمّن برنامج هذه الورشة عرضا لأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 خاصة منها الهدف الخامس والمتعلق بالمساواة بين الجنسين، وجلسات نقاش خصصت لتحديد الآليات المستوجبة لتحقيق الهدف الخامس في أفق2030.

استشارة للمجتمع المدني حول مشروع الخطة الوطنية
لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325»

تقديم مسار إعداد الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 يوم 29 جوان 2018 بتونس، والمحاور الخمسة للخطة: الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة وبناء السلام وإعادة الإعمار، ومحور الإعلام والمناصرة.

- قام المشاركون والمشاركات ممثلو منظمات وهياكل المجتمع المدني تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم في شان الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325، لاسيما فيما يتصل بمحور الإعلام والمناصرة،

- تم أخذها بعين الاعتبار وتضمينها بالنسخة النهائية قبل لإطلاق الخطة رسميا وعرضها على مصادقة مجلس الوزراء.

- تمت بلورة الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام في إطار شراكة استراتيجية جمعت كلا من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ومكتب تونس لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

- تمت صياغة الخطة باعتماد مسار تشاركي بامتياز عرف انخراطا فاعلا لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة والأمن والسلام التي تعتبر طرفا هاما في الدفع نحو تبني القرار وتنفيذه،

ندوة وطنية مشتركة «حماية المرأة من العنف في المنظومة القيمية والقانونية»

بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة يوم 12 جويلية 2018 بتونس.

- إبراز أهمية الخطاب الديني التثقيفي والتوعوي في وقاية المرأة من العنف ومكافحته،

- التأكيد على دور المؤسسات الرسمية والمدنية في حماية المرأة وحفظ كرامتها والتصدّي لكلّ الظواهر التي تُعيق مسيرتها وتقدّمها خاصة العنف المنافي لتعاليم الشّريعة والقوانين الدولية من حريّة وكرامة ومساواة،

- اعتماد القانون الأساسي 58 لسنة 2017 للقضاء على العنف ضدّ المرأة.

المحاور:

- مرجعيات مناهضة العنف ضد المرأة

- اليات حماية المرأة من العنف

المرأة المهاجرة ودورها في التنمية

تنظيم ندوة «المرأة المهاجرة ودعم الاستثمار وذلك يوم 09 أوت 2018 في تونس. في دورتها الثانية وبمناسبة اليوم الوطني للمرأة المهاجرة، تهدف لتعزيز انخراط التونسيات المقيمات في المهجر في الدورة الاقتصادية الوطنية ومزيد ربط الصلة بالوطن خاصة للأجيال وللمهاجرات. وقد تم اختيار «نستثمرو في بلادنا»، شعارا لها، تضمن برنامجها جلسة عامة تخللتها مداخلات السادة الوزراء المشاركين في الندوة حول محاور الهوية والإنتماء والهجرة والاستثمار.

- تنظيم ورشات عمل تهدف إلى تدارس واقتراح الحلول الملائمة لتجاوز العقبات التي من شأنها أن تؤدي إلى تعطيل مبادرات الاستثمار أو العدول عنها،

- إمضاء اتفاقية شراكة مع الهيئة التونسية للاستثمار تهدف إلى التمييز الايجابي للمرأة التونسية المقيمة بالخارج من باعثات المشاريع.

- شهدت الندوة تكريم كفاءات نسائية تونسية مقيمة في الخارج.

المنتدى السنوي للتمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تنظيم المنتدى السنوي للتمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوم 13-14 نوفمبر2018 بتونس حول موضوع «ترجمة الوعي إلى أفعال: إنجازات وأولويات التمكين الاقتصادي تحت إشراف السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة التونسية وبحضور 175 مشاركا وبحضور السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والرئيس المشارك لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية والسيدة مديرة العاملين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجموعة العشرين ومستشارة خاصة للأمين العام للمنظمة و السيدة ماري كلير سوارد كابرا سفيرة السويد بالجزائر وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمرأة» ,وقد ضم هذا المنتدى:

- أعضاء من منظمة التعاون والتنمية،

-9 بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

-11من الاقتصادية وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والاتحاد من أجل المتوسط ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومصرف التنمية الأفريقي.

ندوة وطنية حول «القيادة النسائية والاستثمار في الذكاء تحقيقا لتكافؤ الفرص»،

في إطار إحياء اليوم العالمي للمرأة بالتعاون مع رئاسة الحكومة تحت إشراف السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة يوم 08 مارس 2019 بتونس وقد تمت المصادقة خلال مجلس وزاري مضيق انتظم بالمناسبة القرارات التالية:

- مشروع قانون عطلة الأمومة وعطلة الأبوة دعما منا لترابط الاسرة وحمايتها والتنشئة المتوازنة للأطفال وتقاسم الأدوار
- وتطوير العقليات تماشيا مع تطوير مجتمعنا وتحقيق تكافؤ الفرص.
- وضع منظومه مستحدثة لضمان التغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي حفاضا على حياتهن وصحتهن وكرامتهن أحميني.
- اطلاق مشاريع جديدة للتمكين الاقتصادي بعنوان لكل منطقة مشروع حياة.
- وقد تضمنت الندوة إثر الجلسة الافتتاحية ثلاثة ورشات عمل:

- «التقنيات الحديثة وتوفير فرص العمل اللائق»

- «المرأة والأمن والسلم»

- « قانون القضاء على العنف ضد المرأة سنة بعد دخوله حيز النفاذ»،

المعرض الوطني للمرأة التونسية
9 مارس 2019 تونس العاصمة

يهدف المعرض لتثمين الدور الريادي للمرأة التونسية في جميع المجالات وإلقاء الضوء على إنجازات نساء رائدات في عدّة مجالات في إطار الاحتفاء باليوم العالمي تضمن ثمانية أروقة، وهي:

- المرأة والأمن والسلم
- المرأة والبحث العلمي
- تونسيات أعلام
- المرأة الحرفية
- المرأة والثقافة والفن
- المرأة الرياضية
- المرأة الفلاحة
- المرأة والصحة

وقد قام رئيس الحكومة بالمناسبة بتكريم عدد من الرموز النسائية المتألقة من نقابيات ومناضلات وناشطات في المجتمع المدني وإطارات عليا في عدد من الوزارات تقديرا لجهودهن في مختلف الاختصاصات.

اختتام تونس عاصمة للمرأة العربية

في اطار اختتام فعاليات تونس عاصمة للمرأة العربية تمّ تنظيم حفل اسناد جائزة «فاطمة الفهرية» للنهوض بتكوين النساء ونفاذهن الى المسؤوليات المهنية في المتوسط» بالإضافة الى تكريم الزعيم الراحل» الحبيب بورقيبة» مع تقديم لمحة عن مسيرة كل من المكرمين وذلك يوم السبت 13 افريل 2019 في «متحف باردو».

كما دشنت يوم الأحد 14 أفريل 2019 فضاء بجامعة بمدينة القيروان يحمل اسم فاطمة الفهرية. تهدف هذه الجائزة إلى تثمين مساهمة الأشخاص والمنظمات وبالأساس النساء في بلدان المتوسط وتيسير التبادل والتعاون بين مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية والمؤسسات العمومية والخاصة،

- النهوض بتكوين النساء ونفاذهن الى المسؤولية المهنية في البحر الأبيض المتوسط. وقد تم خلال الحفل تسليم الجائزة لخمس نساء من ضفتي المتوسط اللاتي تألقن في مجالات التكوين والبحث والإبداع وحققن انجازات علمية وتقلدن مسؤوليات مهمة في المجتمع

كما دشنت يوم الأحد 14 أفريل 2019 فضاء بجامعة بمدينة القيروان يحمل اسم فاطمة الفه

آليات المتابعة وتقييم الأنشطة :

الهدف الإستراتيجي	المخرجات	آليات التنفيذ وقيس القدرة على الأداء	الأطراف المتدخلة
التمكين الاقتصادي للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة	*خطة العمل المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي 2017-2020. * دفع المبادرة الإقتصادية من خلال برنامج رائدة.	*إمضاء"اتفاقية تعاون للتمكين الإقتصادي مع الغرفة الدولية للنساء صاحبات الأعمال وجمعية "AFRIMALIFE". * إمضاء"اتفاقية تعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار" لفائدة المرأة المهاجرة على هامش الاحتفاء باليوم الوطني للمرأة المهاجرة 09 أوت 2018. * تعهد الطرف الكندي بتمويل برنامج التمكين الإقتصادي للمرأة بصفة عامة والمرأة في الوسط الريفي بصفة خاصة. (مقترح بصدد التباحث لتنفيذه.). *اقتراح تنفيذ مشاريع استثمارية سياحية وعقارية بجزيرة جربة. وتباحث سبل إحداث استثمارات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وبعث مؤسسات خاصة لفائدة كبار السن. من طرف الأميرةSanyogita_Amit_ATREY رئيسة المجموعة الهندية G Group 18 . *احداث شبكة مغاربية نسائية لتبادل الخبرات والتجارب في مجال التمكين	* الهياكل المعنية بقضايا تمكين المرأة بالدول العربية. *رؤساء الاليات واللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الاعضاء. *والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية. *مكونات المجتمع المدني الناشط في المجال.

		الاقتصادي.	
	*ترجمة الخطة التونسية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي إلى استراتيجية عربية تحظى بدعم جامعة الدول العربية	*توحيد رؤى الدول العربية واعتمادها موقفا عربيا موحدًا للتباحث في اليات التمكين الإقتصادي للنساء. *تحفيز الدول على الانخراط في الاستراتيجية وإحكام التصرف في المجالات المقترحة سواء من حيث الاعتمادات المالية أو الخبرات أو المؤشرات التي سيتم اعتمادها.	
التمكين الاجتماعي وضمان العمل اللائق للنساء	* ممارسات جيدة من خلال القدرة على النفاذ الى التعليم البنية التحتية	*حث كافّة المؤسّسات الوطنية على مزيد العمل والتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني ومع المنظّمات الإقليمية والدولية	

والفتيات في الوسط الريفي	التكنولوجيا والأمن الغذائي.	من أجل تجسيد الحقوق الإنسانية للمرأة واقعا وممارسة وتفعيل دورها في تحقيق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار. *احداث بوابة الكترونية مغربية تضم الدراسات والأبحاث تتولى الرصد والتوثيق حول مكافحة الارهاب والتطرف .	
	*منظومة تغطية اجتماعية للنساء والفتيات في الوسط الريفي. *خطة اتصالية لمناصرة حق المرأة والفتاة العاملة في الوسط الريفي بالتغطية الاجتماعية".	* تنظيم Side -Event حول المرأة في الوسط الريفي والتغطية الإجتماعية *إمضاء اتفاقية إطارية لإرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.	
نبذ كافة أشكال التمييز ضد	*دعوة تونس لإدراج العنف	*صياغة القانون الأساسي الشامل للقضاء على العنف ضد المرأة في ثلاث لغات	

المرأة، والقضاء على التهميش والعنف المبني على النوع الإجتماعي والاستغلال في الفضاء الخاص كما في الفضاء العام.	السياسي في الصكوك الدولية . *منظومة قانونية مطابقة لمضامين الدستور والإتفاقيات الدولية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص. * تدارس مأسسة مجلس مغاربي للوزيرات المكلفات بشؤون المرأة في اطار اتحاد المغرب العربي على غرار المجالس الوزارية القطاعية الأخرى.	(عربية، فرنسية و انقليزية) مع ترجمته بطريقة براي Braille، وذلك لأول مرة ليصبح قانونا إنسانيا مشاعا . *السعي الى الإقتداء بما ورد في اتفاقية "مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري" الصادرة بوثيقة "إعلان قرطاج" المنبثق عن لجنة المرأة العربية والمؤكدة على المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق. *تنظيم منتدى دولي بتونس للمساواة بين الجنسين مارس 2019. *إمضاء اتفاقية تعاون مع وكالة تونس إفريقيا للأنباء"، لفائدة المرأة في المجال الإعلامي وبلوغها مواقع صنع القرار. * اصدار منشور من قبل السيد رئيس الحكومة لاحترام مبدأ التناصف في الوظائف العليا في الدولة. * إصدار الخطة الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل2016 2020. *مصادقة تونس على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا وذلك خلال شهر ماي 2018. * تنقيح النصوص الترتيبية لمنظمة العمل	

		الخارجية المغاربية حيث تم اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص. *تثمين العمل الديبلوماسي النسائي من قبل وزارات الخارجية المغاربية. *العمل على افتتاح أكاديمية التكوين الديبلوماسي للكفاءات الوطنية النسائية. *اعتماد إستراتيجية إعلامية لمناصرة تكافؤ الفرص لتغيير الصور النمطية في هذا المجال. *اعتماد مجلس تكافؤ الفرص على الدراسات والبحوث الصادرة عن المراكز المغاربية العربية والوطنية . *التأكيد على دور وزارة المرأة في متابعة مدى وصول الوزارات الشريكة المعنية بالالتزام بتعهداتها الواردة صلب قانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة ووضع آلية محاسبة حول مدى تنفيذ الهياكل الحكومية لإلتزاماتها. *التعريف بالعنف السياسي المسلط على النساء وتفعيل تجريمه في ظل استعداد تونس للاستحقاقات الانتخابية القادمة. *التأكيد على دور وسائل الإعلام في تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ونشر ثقافة	

		عدم التمييز والعمل على تغيير العقليات. *التسريع باستكمال صياغة الخطة القطاعية لوزارة الداخلية بناء على خطة استراتيجية داخلية لتفعيل مقاربة النوع الاجتماعي وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التصرف في الموارد البشرية (الانتداب، التعيين، التربصات، التكوين المستمر، التكوين المختص وطنيا ودوليا) والقضاء على جميع أشكال التمييز باعتماد معايير موضوعية تقوم بالأساس على مقياس الكفاءة والجدارة. *تنظيم دورات استثنائية خاصة بانتداب العنصر النسائي في مختلف الرتب والاختصاصات لتدارك النقص في العنصر النسائي وللاستجابة للتوصيات الأممية والالتزامات الوطنية والدولية في المجال للمساهمة في تعزيز الوحدات الأمنية خاصة الفرق المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل	
تحقيق الأمن والسلم المجتمعي.	* دعم مشاركة فعالة للمرأة في التصدي للإرهاب	* الاشتغال بالشراكة مع لجنة المرأة العربية على المواضيع التي تهم الأمن والسلم، طيلة سنة 2018 ومساهمة المرأة فيها.	

	والمساهمة في بث السلم والأمن.		
	*دعوة أصحاب القرار والمصنعين والباحثين للتعهد بـ: توجيه بحوثهم نحو الرفاه الانساني للحد من الأمراض القاتلة. *تخصيص جزء من أرباحهم 1/	*عرض التجربة التونسية في وضع الخطة الوطنية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325بجامعة الصربون بباريس وتلاوة "دعوة لبناء السلم والأمن للأجيال القادمة"، التي تمت المصادقة على نصها وتبنيها .	

	لبناء المدارس والمستشفيات والماوي. *تشريك النساء والشباب في فض النزاعات والتوقي منها وتحقيق السلام وحفظه واستدامته.		
	*الانتفاع من الاطار المعياري العالمي بشأن المرأة والسلام والأمن.	*عرض التجارب العربية المقارنة تحت شعار"لا سلم دون نساء" * وضع اطار تشاركي قابل للانجاز لتنفيذ قرار مجلس 1325 وفق مؤشرات قابلة للقياس. *تسليط الضوء على دور المرأة الأمنية في إصلاح المنظومة الأمنية والمصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي والعمل على حسن تأطيرها وتوعيتها بأهمية دورها في مختلف المجالات لتحقيق الأمن والسلم. *دعم مشاركة المرأة الأمنية في البعثات الأممية وإعدادها لذلك والحرص على انتفاعها بكل الامتيازات والبرامج التي	

		ترصدها منظمة الأمم المتحدة للبلدان المشاركة في هذا المجال. *القيام باجتماعات دورية وسنوية بين الوزيرات المكلفات بشؤون المرأة في اطار يوم المرأة المغاربية(17 02 من كل سنة). *مزيد التنسيق من أجل احتضان تونس للدورة المقبلة للجنة المرأة للاتحاد الإفريقي.	

We believe that we have strong political stategy, sustainable development goals everywhere, peace and safety environment within all citiziens to empower women status.

Tunisia has helped to achieve a significant result towards equality within duties and responsabilities of citizens, diversity of women empowerment and developing legislative compliance strategies and institutional part in particular.

To respect it's regional and international commitments such as the convention on the elimination of all forms of discriminations against Women (CEDAW) and the Protocol to the African Charter on Human and people Rights to elaborate a Protocol on the Rights of Women.

Tunisia has laid the foundations for a community program aimed at supporting development, combating extremism, terrorism and eradicating poverty and marginalization, which can only be achieved through Political, economic and social empowerment of women.

Committed to the implementation of the 2014 Constitution's respect for human rights and individual freedom and the implementation of the new Basic Budget Law No. 13 of 15 February 2019, in line with the objectives of the Sustainable

Development Agenda 2016-2030 in accordance with international references and successful experiences and through the adoption of a participatory approach based on the exchange Scientific and practical experiences and the establishment of mechanisms of communication and networking according to an objective platform based on results and ability to perform through objectives and indicators of performance measurement, which can be assessed and followed-up and gender-sensitive in accordance with the Tunisian context specifications and requirements.

The Ministry of Women, Family, Children and the Elderly worked on developing gender-sensitive output programs and activities in planning, budgeting and ensuring equality and equal opportunities.

The selection of "Tunisia as the capital of Arab women" for the year 2018-2019, on the sidelines of the thirty-seventh session - 37 of the Committee of Women of the League of Arab States, held in March 2018 under the slogan "Women for safe societies in the Arab region" under the high supervision of the President of the Republic Mohamed Béji Kaid Essebsi, the culmination of national efforts in the field of undertaking human rights issues in general and women's rights in particular. This choice is also conducive to the further empowerment, appreciation and enhancement of women's role in achieving inclusive development, eliminating all forms of discrimination against them and ensuring equal opportunities between women and men.

ملاحق

الفهـــــــــرس

كلمة الإفتتاح.....6

نساء تونس مسار لا يتوقف 9

الإطار العام الرؤية والرهانات 9

التظاهرات وجلسات العمل على المستوى الدولي.....12

التظاهرات وجلسات العمل على المستوى العربي.....19

التظاهرات وجلسات العمل على المستوى الإقليمي- افريقي-مغاربي 27

التظاهرات على المستوى الوطني.....36

اليات المتابعة وتقييم الأنشطة.....47

الملاحق 57